الأقتصاد الفلسطيني والتنمية المستدامة

Palestinian economy and sustainable development

م.د. وادي حمد مخلف

مدرس دكتور/ قسم العلوم المالية والمصرفية الإسلامية

كلية العلوم الإسلامية / الجامعة العراقية

Dr. Wadi Hamad Mikhlif

Doctor teacher / Department of Islamic of Banking

and financial Sciences / College of Islamic Sciences / Iraqi Universi

wadi.h.mikhlif@aliraqia.edu.iq

م.م. هند يوسف مسعود

مدرس مساعد/ قسم العلوم المالية والمصرفية الإسلامية

كلية العلوم الإسلامية / الجامعة العراقية

A.lec. Hind Yousif Masoud

Assist lecturer / Department of Islamic of Banking

and financial Sciences / College of Islamic Sciences

Iraqi Universi

Hind.y.masood@aliraqia.edu.iq

الخلاصة

يواجه الاقتصاد الفلسطيني العديد من التحديات تتمثل أساسا في الاحتلال الإسرائيلي، حيث تعرقل القيود الإسرائيلية الوصول إلى الموارد (الأرض، والمياه، والكهرباء، والمعرفة، والموروث الثقافي والاتصالات السلكية واللاسلكية، وغيرها)، والوصول إلى فرص الاستثمار, وتفرض حصارا جائرا على قطاع غزة وتعزل القدس الشرقية عن محيطها، وتعمل على تقطيع أواصر الأرض من خلال استمرار سياستها الاستيطانية ، والمعروف إن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد وبشكل كبير على إسرائيل بما يتعلق بالسياسة النقدية، وفي توفيرها المصادر للمدخلات الفلسطينية، وباعتبارها سوقا للتصدير. وقد أدت هذه القيود إلى تشوهات في البنية الهيكلية الاقتصادية وما رافقها من ضعف في القطاعات الإنتاجية ومن ضمنها التصنيع وهيمنة قطاع الخدمات. بالإضافة إلى تحكمها في المعابر الحدودية والايرادات الجمركية، وتدفق التجارة وعلى الرغم من هذه التحديات فإن فلسطين تسعى إلى إيجاد بدائل من اجل التغلب على محدودية الموارد الطبيعية عن طريق الاستخدام الأمثل والمنتج للابتكار، والتخفيف من تأثير عدم الاستقرار السياسي من خلال التسويق الكفؤء للفرص الاستثمارية المتاحة في السوق المحلي.

Abstract :

The Palestinian economy faces many challenges, mainly Israel's occupation, where Israeli restrictions impede access to resources (land, water, electricity, knowledge, cultural heritage, telecommunications, etc.) and access to investment opportunities It imposes an unjust blockade on the Gaza Strip, isolates East Jerusalem from its perimeter, and works to cut off land ties by continuing its settlement policy. Palestinian economy ", which is known to depend heavily on Israel for monetary policy, for its provision of sources of Palestinian inputs and as an export market. These constraints have led to distortions in the economic structure and associated weaknesses in productive sectors, including manufacturing and the dominance of the service sector In addition to controlling border crossings and customs revenues, trade flows and despite these challenges, Palestine seeks to find alternatives in order to overcome the limitations of natural resources through optimal and productive use of innovation, and to mitigate the impact of political instability through efficient marketing of investment opportunities available in the domestic market.

المقدمة

يواجه الاقتصاد الفلسطيني العديد من التحديات تتمثل أساسا في الاحتلال الإسرائيلي، حيث تعرقل القيود الإسرائيلية الوصول إلى الموارد (الأرض، والمياه، والكهرباء، والمعرفة، والموروث الثقافي والاتصالات السلكية واللاسلكية، وغيرها)، والوصول إلى فرص الاستثمار. وتفرض حصارا جائرا على قطاع غزة وتعزل القدس الشرقية عن محيطها، وتعمل على تقطيع أواصر الأرض من خلال استمرار سياستها الاستيطانية، والمعروف إن الاقتصاد الفلسطيني يعتمد وبشكل كبير على إسرائيل بما يتعلق بالسياسة النقدية، وفي توفيرها المصادر للمدخلات الفلسطينية، وباعتبارها سوقا للتصدير. وقد أدت هذه القيود إلى تشوهات في البنية الهيكلية الاقتصادية وما رافقها من ضعف في القطاعات الإنتاجية ومن ضمنها التصنيع وهيمنة قطاع الخدمات. بالإضافة إلى تحكمها في المعابر الحدودية والايرادات الجمركية، وتدفق التجارة وعلى الرغم من هذه التحديات فإن فلسطين تسعى إلى إيجاد بدائل من اجل التغلب على محدودية الموارد الطبيعية عن طريق الاستخدام الأمثل والمنتج للابتكار، والتخفيف من تأثير عدم الاستقرار السياسي من خلال التسويق الكفؤء للفرص الاستثمارية المتاحة في السوق المحلي , وتسعى وزارة الاقتصاد إلى الاستفادة من الفرص المتاحة وتعزيز نقاط القوة بشكل ممنهج وفق خطة تنموية فلسطينية، والاستفادة من تكامل الاقتصاد الفلسطيني مع محيطة العربي والإقليمي لتحقيق الاستقلال الاقتصادي (عطية , ١٩٨٥م : ١٩ , ١٧٥ , ١٧٨).. كما تعمل وزارة الاقتصاد الوطني بالتعاون مع الشركاء وهيئة تشجيع الاستثمار على تطوير الخارطة الاستثمارية التي تهدف إلى تحديد الميزة التنافسية لكل محافظة للاستفادة من نقاط القوة في كل منطقة والعمل على تحويل نقاط الضعف إلى نقاط قوة للحد من التفاوت الاقتصادي الموجود بين المحافظات , وهذا يتطلب توجيه بند المشاريع التطويرية في هذه المحافظات لاستغلال الميزة التنافسية التي تتمتع بها من أجل الاستفادة منها وتوجيه الاستثمار إليها (العبد وأخرون , ١٩٨٩م : ٤٤ – ٤٩).

أهمية البحث :

تأتي أهمية البحث هذا من تفسير ودراسة دور السلطة الفلسطينية وتركيزها على القطاعات الأقتصادية المختلفة وحثها ومتابعتها ومراقبتها من أجل تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

للوصول الى التنمية المستدامة للفرد الفلسطيني.

أهداف البحث :

نهدف في هذا البحث إلى إلقاء الضوء على الأقتصاد الفلسطيني ودور القطاعات الأقتصادية في تعزيز ورفع معدل النمو الاقتصادي ، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة , ويأتي ذلك من خلال تحليل المؤشرات المصرفية والمالية المختلفة للقطا ع المصرفي ، ومدى انعكاسها على مؤشرات الاقتصاد الكلي ، وتحليل التغييرات في المسؤولية المصرفية للمجتمع الفلسطيني والقطاعات المستهدفة.

مشكلة البحث :

مشكلة البحث تتمخض في مدى تطبيق وتكامل الفكر الإثتصادي الفلسطيني مع طموحات النمو الاقتصادي والتمية الاقتصادية وصولا الى تحقيق التنمية المستدامة والتي كانت دائما تصتدم بالسياسات الاسرائلية والتي تعتبر الحاجز والمعوق الأساسي في طريق تحقيق هذه الطموحات.

فرضية البحث:

أنطلق البحث من ان عمل دؤوب وشاق للسلطة الفلسطينية نحو تحقيق التنمية المستدامة عن طريق جذب الأستثمارات الداخلية والخارجية والحصول على المساعدات الدولية رغم المخاطر والمعوقات الاسرائلية والتي تحول في أغلب الأحيان دون تحقيق الأهداف المرسومة.

منهج البحث :

أعتمد البحث على منهجية الدراسة والتحليل الأقتصادي من خلال الأعتماد على جملة من المصادر ذات العلاقة بالموضوع ومن ثم تفسير هذه النتائج ومقارنتها بين السنوات قيد الدراسة التي مر بها الاقتصاد الفلسطيني.

خطة البحث :

يتألف بحثي هذا من مقدمة وبحثين والأستنتاجات والتوصيات وقائمة المصادر والمراجع تغطي دراستها الموضوع قيد الدراسة (الأقتصاد الفلسطيني والتنمية المستدامة) , إشتملت المقدمة على

التعريف بالموضوع وسبب أختياره وأهميته ونطاق البحث.

تناولت في المبحث الاول الأقتصاد الفلسطيني وبينت فيه معاناة الاقتصاد الفلسطيني بسبب ممارسات وسياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي حيث واجهت التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة عقبات كبيرة بسبب استمرار التوسع الاستيطاني ، واستمرار التمزيق الجغرافي والاقتصاي وقد قسمت المبحث الأول الى مطلبين , في المطلب الأول درست القطاع الزراعي والصناعي ووضحت فيه دور وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني على بذل جهود كبيرة في مجال تنمية القطاع الزراعي والصناعي وتعزيز قدرته التنافسية من خلال تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص إضافة الى تطوير وبناء بنية تحتية ملائمة لقطاع الزراعة والصناعة , أما المطلب الثاني فتطرقت فيه الى قطاع االبناء والتشييد والخدمات والذي يعد من أهم القطاعات الأقتصادية الفلسطينية والملاحظ إن قيمة ناتج هذا القطاع قد تراجعت عام ٢٠٠٧م من ٣٠٤ر٥ مليون دولار إلى ٢٤٨ر٦ مليون دولار في عام ، ٢٠٠٨م , أما المبحث الثالث فذكرت فيه قطاع التجارة الخارجية والاستثمارإذ تعد استراتيجية دعم الصادرات الوطنية الفلسطينية من أولويات وزارة الاقتصاد الوطني إذ أعطت لهذا الجانب اهتماماً كبيراً من اجل زيادة حجم الصادرات الى جانب ذلك فقد عملت الوزارة على توقيع الاتفاقيات وعقد المؤتمرات الدولية لجذب المستثمرين للاستثمار في الأراضي الفلسطينية ، ثم عرجت في المبحث الرابع على القطاع المصرفي والذي يعد المحور الأساسي للتمويل الرئيسي للتنمية الاقتصادية الفلسطينية ، والركن الضامن والأساسي لتلبية كافة الخدمات المالية التي تحتاجها مختلف الأنشطة الاقتصادية والشرائح الاجتماعية , وهو المعول عليه في خطط التنمية كمصدر أساسي لتمويل القطاعين.

الخاص والعام , أما المبحث الثاني فتناولت فيه التنمية المستدامة وقسمته الى ثلاث مطالب تطرقت في المطلب الأول الى مفهوم التنمية المستدامة والسياسات الأئتمانية ووضحت إن التنمية المستدامة هي عملية ديناميكية (حركية) يقع على عاتقها تحفيز الإرادة الوطنية ، يقابلها حشد الموارد البشرية والمادية اللازمة ، الهدف من ذلك إحداث التغييراللازم والمنشود في جميع مجالات التنمية الأقتصادية والنمو الاقتصادي الغاية منه رفع مستوى المعيشة والرفاه للمجتمع , وهذا لايتحقق إلا بتوفر السيولة النقدية بين الأفراد وهذا ماسعت اليه سلطة النقد الفلسطينية بضخ مزيد من السيولة النقدية في الاقتصاد المحلي , المطلب الثاني فتطرقت فيه بحماية المستهلك والقوى العاملة لقطاع حماية المستهلك والقوى العاملة إذ تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بتطبيق قانون حماية لعام ٢٠٠٥م ، عدل عام ٢٠١٤م والذي يعد من أولويات وزارة الأقتصاد

الوطني الفلسطيني ، وكذلك قانون حظر ومكافحة منتجات وخدمات المستوطنات للعام ٢٠١٠ ، الهدف من ذلك هو توفيرسلامة البضائع والخدمات ذات الجودة العالية ومراقبة وصولها بأسعار مقبولة لجميع المواطنين , أما المطلب الثالث فتركته للحديث عن الخطط التنموية الفلسطينية إذ عملت وما زالت تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية على تطوير البنية الأقتصادية ودعم عملية التنمية والأصلاح الأقتصادي والمؤسسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، والتي تبناها وركز عليها واعتمدها المجتمع الدولي عام (٢٠٠٧م) في مؤتمر المانحين الدوليين في فرنسا , لكن استمرار العقوبات والممارسات الإسرائيلية تقف ضد مقومات الاقتصاد الفلسطيني وحجر عثرة في طريق إتمام أهداف هذه الخطط التموية من جانب ، ومن جانب ثاني انقسام النظام السياسي الفلسطيني يعد معرقل لهذه الخطط.

المبحث الأول
الاقتصاد الفلسطيني

استمرت معاناة الاقتصاد الفلسطيني بسبب ممارسات وسياسات سلطات الاحتلال الإسرائيلي حيث واجهت التنمية الاقتصادية في الضفة الغربية وقطاع غزة عقبات كبيرة بسبب استمرار التوسع الاستيطاني، واستمرار التمزيق الجغرافي والاقتصاي إذ تراجعت مؤشرات الأداء الاقتصادي بشكل حاد في قطاع غزة، خاصة والذي يسهم في المتوسط بنحو ٤٤٪ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني، وذلك نتيجة لسياسة تقييد خروج ودخول البضائع والسلع من وإلا القطاع بسبب سياسة الحصار الإسرائيلي الذي اشتدت وتيرته على القطاع منذ منتصف عام ٢٠٠٧ لاسيما وان القطاع يوظف أكثر من ١٠٠ الف عامل اي مايعادل أكثرمن نصف عدد اليد العاملة في القطاع مقسمين على نحو ٤٠ الف عامل يعملون في النشاط الزراعي والصادرات الزراعية وهذه الامور أدت الى إزدياد إعتماد قطاع غزة على المساعدات الخارجية وتزايد الوزن النسبي للسوق السوداء في القطاع (أبو النمل , ١٩٧٩ : ٢٨٩).

لقد كان للعدوان الاسرائيلي على قطاع غزة عام ٢٠٠٨م أثار إقتصادية كبيرة أدت الى تدهور الاوضاع الاقتصادية ومؤشرات سلبية على أداء الاقتصاد الفلسطيني أذ ازدادت فجوة الناتج المحلي الاجمالي بشكل متسارع في القطاع والذي أدى الى استمرار عجز الناتج المحلي عن تغطية الاستهلاك الكلي والذي أدى بدوره الى الأرتفاع الفاحش في الأسعار (الجهاز المركزي , ٢٠٠٩م : فقرة الأسعار الجارية) , وتزايد العجز في الميزان المحلي الاجمالي , والذي إدى الى قلة وضعف الايرادات العامة الداخلة للموازنة الفلسطينية عن تغطية مجالات الانفاق العام , والذي أدى الى إرتفاع معدلات التضخم , والبالتالي أصبح الاقتصاد الفلسطيني إقتصاد مريض وهش بسبب تراجع قدراته الانتاجية , وتزايد الطلب المحلي الاستهلاكي والممول معظمه من المساعدات الدولية والتي لولاها لحدثت كارثة إنسانية وإقتصادية في الأراضي الفلسطينة المحتلة.

المطلب الأول : القطاع الزراعي والصناعي

لقد عملت وزارة الاقتصاد الوطني الفلسطيني على بذل جهود كبيرة في مجال تنمية القطاع الزراعي والصناعي وتعزيز قدرته التنافسية من خلال تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص

إضافة الى تطوير وبناء بنية تحتية ملائمة لقطاع الزراعة والصناعة وصياغة قوانين وتشريعات جديدة لتنظيم الصناعة وحماية الإنتاج الوطني ، كما تعمل الوزارة على تطوير خدمات الاعمال خاصة التي تستهدف المنشآت متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والقيام بالإجراءات الكفيلة بتحسين ترتيب فلسطين في تصنيف البنك الدولي للقيام بالأعمال (أبو النمل , ١٩٧٩م : ٢٨٩).

والملاحظ إن قيمة الناتج الزراعي في القطاع الزراعي قد تراجعت من ٢٩٤ر٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٧.

إلى ٢٣٥ مليون دولار في عام ٢٠٠٨ والذي أدى إلى تراجع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من ٦ر٣ في المائة إلى ٤ر٦ في المائة خلال نفس الفترة، مقابل بلوغ قيمة هذا الناتج ٤٥٥ مليون دولار في عام ١٩٩٩ وبلوغ مساهمته في الناتج المحلي ١٠ر٩ في المائة , وهذا التراجع هو محصلة طبيعية للسياسات الإسرائيلية العدوانية تجاه الأراضي الزراعية الفلسطينية وإتباعها لسياسات التجريف والمصادرة وتقييد استخدام المزارعين للأراضي والمياه ونشر الحواجز وفرض القيود والإجراءات التي تعوق عمليات حصد منتجات القطاع الزراعي وتعبئتها ونقلها من أماكن الأنتاج الى أماكن الإستهلاك وهذا الحال ينطبق على منتجات القطاع الصناعي , وبذلك تراجعت مساهمة القطاعين الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الاجمالي من ٢٥ر٧ في المائة في عام ١٩٩٩م الى ١٨ر٢ في المائة في عام ٢٠٠٨م وهذا يعود الى استمرار سياسة الحصار الاسرائيلي لقطاع غزة والذي نتج عنه توقف ٩٧ في المائة من المشاريع الصناعية والمؤسسات العاملة في القطاع عن العمل بشكل جزئي أو كلي جراء عدم توفر مدخلات الانتاج اللازمة في العملية الصناعية (الأونكناد , ٢٠١٣م : فقرة عدم المساواة ومستوى المعيشة).

أما المؤشرات الإقتصادية فقد أشارت تنقيحات الحسابات القومية لعام ٢٠١٨م ان الناتج المحلي الإجمالي (الأسعار الثابتة ٢٠١٦م) بلغ حوالي ١٥ر٢ مليار دولار أمريكي، محققاً نمواً إقتصاديا بلغ حوالي ٨ر٩٪، مقارنة مع سنة ٢٠١٥م والتي حقق ١٤ر٠ مليار دولار أمريكي في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي ١٥ر٤ مليار دولار، وبمعدل نمو ١ر٤٪ في العام ٢٠١٧، ارتفع ليبلغ ١٥ر٦ مليار دولار في العام ٢٠١٨ محققاً نمواً بنسبة ١ر٢٪، في حين ارتفع ليبلغ ١٥ر٨ مليار دولار في عام ٢٠١٩، محققاً نمواً بنسبة ٠ر٩٪ , وهذا الارتفاع في الناتج المحلي الفلسطيني جاءت بسبب الظغوط الدولية على اسرائيل في تخفيف القيود المفروضة على الاراضي الفلسطينية.

إذ بلغت حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٣٤٨٩ر٨ دولار، محققاً نمواً بنسبة ٦ر٥٪ في العام ٢٠١٦، مقارنة مع العام السابق، أما في العام ٢٠١٧ انخفض نصيب الفرد ٠ر٨٪ ليبلغ

٣٤٦٣ر١ دولار، واستمر التراجع في عام ٢٠١٨ وبنسبة ٣ر١٪ وليبلغ ٣٤١٧ر٧ ،و كذلك استمر التراجع للعام ٢٠١٩ بنسبة ٦ر١٪ و ليبلغ ٣٣٦٤ر١.

وهذا التراجع سببه السياسات الاسرائيلية المتبعة في الاراضي الفلسطينية أما على مستوى مساهمة الأنشطة الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، فقد أشارت أحصائيات نتائج عام ٢٠١٩، أن مساهمة القطاع الزراعي والصناعي ما زالت متواضعة ، حيث بلغت ٩ر٦٪ للقطاع الزراعي، و١٣٪ للقطاع الصناعي، في حين ساهم قطاع الإنشاءات بنسبة ٧ر٥٪، أما قطاع التجارة الداخلية فساهم بنسبة.

٤ر٢١٪ ، وكان لقطاع الخدمات النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي حوالي ٩ر٢٧٪ (طمليه , ٢٠٢٢م : ١٧ - ١٩).

المطلب الثاني : قطاع البناء والتشييد : يعد من أهم القطاعات الأقتصادية الفلسطينية والملاحظ إن قيمة ناتج هذا القطاع قد تراجعت عام ٢٠٠٧م من ٣٠٤ر٥ مليون دولار إلى ٢٤٨ر٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٨، والذي أدى بدوره الى تراجع نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٦ر٥٪ في المائة إلى ٤ر٩٪ في المائة خلال هاذين العامين (٢٠٠٧-٢٠٠٨) فيما أتت مساهمة هذا القطاع في بعض السنوات إلى ٢٠٪ في المائة في الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني ، لآونه استثمارا آمنا واقل مخاطرة، وهي الأمور التي حرصت السياسات والممارسات الإسرائيلية على تغييرها، لتجعل من افة أشكال الاستثمار في الأراضي الفلسطينية استثمارا خطراً، وتقطيع التواصل الجغرافي للسكان الفلسطينيين أداة إضافية ضمن حزمة سياساتها الهادفة إلى تفريغ الأراضي الفلسطينية من سكانها ودفعهم للهجرة بحثا عن مواطن أخرى سواء للعيش أو للاستثمار. هذا، بالإضافة إلى الأسباب الأخرى المتعلقة بارتفاع أسعار مواد البناء، لاسيما الحديد والاسمنت، وتقييد إسرائيل استيرادها من الضفة الغربية ، ومنعها لقطاع غزة والتي ارتفعت قيمة ناتجها من نحو ٣ر٥ مليار دولار عام ٢٠٠٧ إلى نحو ٣ر٩ مليار دولار في عام ٢٠٠٨، مع ارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي (عودة , ٢٠٠٨م : ٣٧)

مع ذلك تبقى هذه المعدلات الأفضل على الإطلاق في مؤشرات الأداء السياحي الفلسطيني منذ العام ١٩٩٩، مع الإشارة إلى أن هذه المؤشرات تمت دون رصد أي نشاط سياحي في قطاع غزة خلال هذا العام، نتيجة للحصار المفروض على القطاع من قبل إسرائيل منذ منتصف عام ٢٠٠٧م ٩ر٧٦٪ البناء.

(السلطة الوطنية , ٢٠٠٨م : النشرة السنوية).

المطلب الثالث : قطاع التجارة الخارجية والاستثمار:

تعد استراتيجية دعم الصادرات الوطنية الفلسطينية من أولويات وزارة الاقتصاد الوطني إذ أعطت لهذا الجانب اهتماماً كبيراً من اجل زيادة حجم الصادرات الى جانب ذلك فقد عملت الوزارة على توقيع الاتفاقيات وعقد المؤتمرات الدولية لجذب المستثمرين للاستثمار في الأراضي الفلسطينية ، وفي عام ٢٠١٤هذا تم تعديل قانون الاستثمار الفلسطيني بهدف تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي والشروع بإعداد أو تعديل عدد من القوانين الاقتصادية ذات العلاقة بهذا الموضوع الهدف منها دعم وتشجيع الصادرات في مختلف القطاعات الاقتصادية (الأسرج , ٢٠١٢م : ٢٢ , ٢٧).

وفي عام ٢٠١٨ أوضحت بيانات التجارة الخارجية الفلسطينية إلى زيادة العجز في الميزان التجاري السلعي الفلسطيني بنسبة ١٢ر٤٪ مقارنه بما كان عليه في عام ٢٠١٧م ، وهذا العجز في الميزان التجاري سببه ارتفاع قيمة الواردات بنسبة ١١ر٧٪ بزيادة قدرها (٦ر٥ مليار دولار أمريكي) في العام ٢٠١٨م ، مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠١٧ م والبالغ (٥ر٩ مليار دولار)، أما في عام ٢٠١٨م فقد أرتفعت قيمة الصادرات الفلسطينية السلعية بنسبة ٨ر٥٪ لتبلغ (١١٥٥ر٦ مليون دولار) مقابل (١٠٦٤ر٩ مليون دولارفي عام ٢٠١٧م). وهذا سببه القيود والإجراءات الإسرائيلية القمعية بحق الاقتصاد الفلسطيني وذلك لزيادة تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي (طمليه , ٢٠٢٢م : ٤١).

والملاحظ إن التجارة الخارجية الفلسطينية مع إسرائيل تستحوذ على النصيب الأكبر سواءاً في الواردات أو الصادرات ، إذ بلغت الواردات الفلسطينية السلعية من إسرائيل في عام ٢٠١٨م حوالي ٥٥ر٥٪ من إجمالي قيمة الواردات ، مقارنة بما كانت عليه في عام ٢٠١٧م والبالغة نسبتها ٥٥ر٣٪ ، إما في جانب الصادرات الفلسطينية السلعية مع إسرائيل في عام ٢٠١٨م فقد شكلت ما نسبته ٨٣ر٧٪، مقارنة بعام ٢٠١٧م والتي بلغت نسبتها ٨٢ر٥٪. والملاحظ هنا ان نسبة الواردات السلعية الفسطينية من اسرائيل من اجمالي الواردات قد تراجع في السنوات الخمس الأخيرة الى حوالي ١٤٪ (الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني / ٢٠١٥م).

وجاءت تركيا في في عام ٢٠١٨م في المرتبة الاولى من ناحية الدول التي يتم الاستيراد منها (باستثناء إسرائيل) ٢٠١٨، لتشكل ١٠ر١٪ من إجمالي قيمة الواردات السلعية الفلسطينية (٦٥٧ر٨ مليون دولار)، ثم جاءت الصين بالمرتبة الثانية بنسبة ٦ر٥٪ أي مامقداره (٤٢٤ر٩ مليون دولار)، ثم تلتها ألمانيا في المرتبة الثالثة بنسبة ٣ر٢٪ مامقداره (٢٠٩ر٠ مليون دولار)، ثم

الأردن بالمرتبة الرابعة بنسبة ١ر٧٪ (١٨٨ر٦ مليون دولار) ، أما ابرز الدول التي تم التصدير لها خلال عام ٢٠١٨ م ، فهي الامارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى بنسبة ٢ر٣٪ أي مامقداره (٢٦ر٤ مليون دولار)، ثم السعودية بالمرتبة الثانية بنسبة ١ر٨٪ مامقداره (٢١ر٠ مليون دولار)، ثم الولايات المتحدة الامريكية بالمرتبة الثالثة بنسبة ١ر٣٪ أي مامقداره (١٤ر٥ مليون دولار أمريكي) , (الجهاز المركزي ، بيانات التجارة الخارجية المرصودة : ٢٠١٨م).

ويأتي الوقود والمحروقات في المرتبة الأولى إذ يعد من أبرز السلع التي يتم استيرادها من الخارج بنسبة ٨ر٧٪ في عام ٢٠١٨م , من إجمالي الواردات السلعية الفلسطينية المرصودة (٥٦٨ مليون دولار)، ثم الطاقة الكهربائية بالمرتبة الثانية بنسبة ٨ر٥٪ أي مامقداره (٥٥٨ مليون دولار)، ثم اعلاف الحيوانات بالمرتبة الثالثة بنسبة ٣ر٧٪ من قيمة الاستيرادات اي مامقداره (٢٤٣ مليون دولار).

ثم السيارات بالمرتبة الرابعة بنسبة ٣ر٠٪ من قيمة الاستيرادات اي مامقداره (١٩٧ مليون دولار)، والاسمنت ومشتقاته بالمرتبة الخامسة بنسبة ٣ر٠٪ من قيمة الاستيرادات اي مامقداره (١٩٤ مليون دولار). وتأتي أحجار البناء في مقدمة السلع التي يتم تصديرها الى خارج الاراضي الفلسطينية في عام ٢٠١٨م اذ بلغت نسبتها حوالي ١٣٪ من حجم الصادرات الفلسطينية اي مامقداره (١٨٧ مليون دولار أمريكي) ثم تلاها مصنوعات الاثاث والتي بلغت نسبتها حوالي ٧ر٧٪ أي مامقداره (٨٩ مليون دولار أمريكي) , ثم تلتها العبوات البلاستيكية وأغطيتها بنسبة ٤ر٦٪ من قيمة الصادرات أي مامقداره (٥٣ مليون دولار) ثم زيت الزيتون بنسبة ٣ر٨٪ من قيمة الصادرات الفلسطينية اي مامقداره (٤٤ مليون دولار) في حين شكلك الصادرات الفلسطينية المرصودة والمتكونة من الخردة والسكراب ما نسبته ٣ر٣٪ اي مامقداره (٤١ مليون دولار) , ((الجهاز المركزي ، بيانات التجارة الخارجية المرصودة : ٢٠١٨م).

جدول رقم (١) أهم السلع المصدرة والمستوردة لعام (٢٠١٨م)

السلع المصدرة السلع المستوردة

ت	السلعة	النسبة المئوية	قيمة السلعة	السلعة	النسبة المئوية	قيمة السلعة
١	حجر بناء	١٣٪	١٥٠٫٧	الطاقة الكهربائية	٨٫٥٪	٥٥٨٫٥
٢	أكياس بلاستك	٤٫٣٪	٤٩٫٩	ديزل	٥٫٢٪	٣٣٨٫٨
٣	زيت الزيتون	٣٫٨٪	٤٤٫٤	مواد الأسمنت	٢٫٩٪	١٨٧٫٦
٤	حديد خردة	٣٫٥٪	٤٠٫٩	بنزين	٢٫٧٪	١٧٤٫٨
٥	سجائر	٣٫١٪	٣٦٫١	سجائر	٢٫٦٪	١٦٨٫٠
٦	رخام ومرمر	٢٫٨٪	٣٢٫٧	أعلاف للحيوانات	٢٫٥٪	١٦٦٫٦
٧	صالونات منجدة	٢٫٦٪	٣٠٫٥	أدوية	٢٫١٪	١٣٤٫٤
٨	حصمة	٢٫٦٪	٣٠٫٢	غاز طبيعي	١٫٨٪	١١٥٫٥
٩	أثاث خشبي لغرف النوم	٢٫٦٪	٢٩٫٧	هواتف نقالة	١٫٦٪	١٠٣٫١
١٠	خيار طازج	٢٫٥٪	٢٨٫٦	قضبان سبائك	١٫٥٪	٩٩٫٥
١١	المجموع	٤١٫٠	٤٧٣٫٧		٣١٫٣	٢٠٤٦٫٨

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيانات احصاءات التجارة الخارجية ٢٠١٨

ففي بند بدء النشاط التجاري أحتلت فلسطين المرتبة ١٧٣ عالميا من أصل ١٩٠ اقتصادا عام ٢٠٢٠م وجاءت بالمرتبة ١٤٨ عالميا في استخراج تراخيص البناء والمرتبة ٩١ في تسجيل الملكية والترتيب ٨٦ عالميا في الحصول على الطاقة الكهربائية والمركز ١١٤في حماية في حماية المستثمرين و ٢٥ في الحصول على الأئتمان (القروض) والمرتبة ١١٢ في دفع الضرائب والترتيب ٥٤ في التجارة والنشاط التجاري عبر الحدود والمرتبة ١٢٣ عالميا في إنفاذ العقود أما تسوية حالات الإعسار فقد احتل الاقتصاد الفلسطيني المرتبة ١٦٨ عالميا ((الجهاز المركزي ، بيانات التجارة الخارجية المرصودة : ٢٠١٨م).

أما في الجانب الإستثماري فقد بينت النتائج المسح الاستثماري الأجنبي للمؤسسات المقيمة في فلسطين للعام ٢٠١٨م ان حجم الاستثمار الأجنبي الفعلي والمباشر في فلسطين قد بلغ ١٧٥٨ مليون دولار أمريكي حتى نهاية عام ٢٠١٨ م.

والملاحظ من خلال نتائج المسح الميداني للأستثمارات الأجنبية المباشرة للمؤسسات الاقتصادية المقيمة في فلسطين ان مانسبته ٦٤ر٣٪ تتركز في قطاع الوساطة المالية ، أما قطاع الخدمات الأخرى بما فيها التجارة الداخلية فقد بلغت نسبته ٣٠ر٠٪ أما القطاع الصناعي فقد بلغت نسبته ٣ر٥٪ ، والملاحظ ان مانسبته ٨١ر٣٪ من هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المؤسسات المقيمة في فلسطين تأتي من الأردن أولا ، و٧ر٢٪ تأي من قطر، و٢ر٦٪ تأي من مصر (الجهاز المركزي , ٢٠١٨ : فقرة بيانات إحصاءات التجارة الخارجية).

ومن أجل تحقيق أولويات التنمية الاقتصادية الشاملة في فلسطين فقد عملت هيئة تشجيع الأستثمار على تمكين الاستثمار المحلي واستقطاب الاستثمار الأجنبي عن طريق توفير خدمات متطورة لجميع المستثمرين المحليين والأجانب ، أضافة الى تسهيل وانجاح عملية التواصل بين القطاع الخاص والحكومة، عن طريق مايعرف بلنافذة الاستثمارية الموحدة لخدمات المستثمرين، أضافة الى إتباع أساليب وطرق جديدة عن طريق منح حوافز مجزية للاستثمار وجذب استثمارات جديدة بأحدث وسائل الدعاية والترويج ، مما يتيح وجود مناخ استثماري منافس في فلسطين (الأسرج , ٢٠١٢م : ٤٧).

جدول رقم (٢): المشاريع التي منحت حوافز في قانون تشجيع الاستثمار حسب القطاع الاقتصادي والسنة (القيمة بالمليون دولار)

القطاع الاقتصادي	٢٠١٥		٢٠١٦		٢٠١٧		٢٠١٨		٢٠١٩	
	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة	العدد	القيمة
صناعي (تشمل مشاريع الطاقه)	١٥	٥ر٢	١٠	٦ر٥	٢٦	٣٩ر٧	١٨	٢٦ر٤	٤٣	٥٠ر٤
سياحي	١	٠ر٦	٢	١ر١	٥	٥ر٤	٤	٩ر٩	٨	١٠ر٢
زراعي	٠	٠ر٠	١	٠ر٣	٧	٦ر٠	٢	٠ر٥	١	١ر٣
طاقة متجددة	-	-	-	-	-	-	٥	٢ر٣	-	-
خدمات أخرى	٠	٠ر٠	١	١ر٢	٣	١٣ر٥	١	٣ر١	٢	٢ر٩
المجموع	١٦	٥ر٨	١٤	٩ر١	٤١	٦٤ر٦	٣٠	٤٢ر٢	٥٤	٦٤ر٨

المصدر: هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية , ٢٠١٩

المطلب الرابع :النشاط المصرفي :

أما القطاع المصرفي الفلسطيني فيعد المحور الأساسي للتمويل الرئيسي للتنمية الاقتصادية الفلسطينية ، والركن الضامن والأساسي لتلبية كافة الخدمات المالية التي تحتاجها مختلف الأنشطة الاقتصادية والشرائح الاجتماعية , وهو المعول عليه في خطط التنمية كمصدر أساسي لتمويل القطاعين الخاص والعام.

ونتيجة لما شهدته الأسواق العالمية من استمرار إنخفاض الدولار وتدهور قيمته النقدية والتي

أثرت بشكل مباشر إبتداءا من عام ٢٠٠٨م على القطاع المصرفي الفلسطيني والذي واجه ظروفًا داخلية وخارجية متباينة التأثير ، مع استمرار إسرائيل في تقييد إمدادات السيولة النقدية اللازمة لدورة النشاط الاقتصادي والمصرفي في قطاع غزة الأمر الذي أدى الى فقدان الودائع المصرفية الفلسطينية نحن ثلث قيمتها , وهذا سببه عدم وجود عملة وطنية وكذلك عدم سيطرة سلطة النقد الفلسطينية على الأدوات الخاصة بالسياسة النقدية إذ أدت هذه التراكمات الى تفاقم الأثار الإقتصادية السلبية (طمليه , ٢٠٢٢م : ١٧ – ٢٣). وتراجعت أيضا نسبة التسهيلات الأئتمانية المقدمة للقطاع الخاص الى إجمالي التسهيلات الأتمانية , كما تراجع الدور التنموي للقطاع المصرفي مع إستمرار عدم تمكنه من من تأدية الدور الذي يتناسب مع إمكانياته وقدراته , وهذا سببه استمرار الممارسات الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والتي تعد أحد مخاطر الأستثمار بل تزيد من هذه المخاطر وتعتبر عائقا أمام دور الوسيط للقطاع المصرفي الفلسطيني بأعتباره حلقة الوصل بين المدخرين والمستثمرين.

أما المستوى العام للأسعار فقد شهد إرتفاعا ملحوظا خلال الفترة من (٢٠١٢ – ٢٠١٨) نتيجة لأرتفاع الاسعار عالميا إذ أرتع غلاء المعيشة في الأراضي الفلسطينية بنسبة ٧٨ر٢٪ في سنة ٢٠١٢م مقارنة بما كان عليه سنة ٢٠١١م والتي بلغت ٨٨ر٢٪ , ثم إرتفع عام ٢٠١٣م الى ١ر٣٪ وفي عام ٢٠١٤م انخفضت الاسعار بشكل عام مقارنة بعام ٢٠١٣م ليبلغ الرقم القياسي لأسعار المستهلك حوالي ٧٣ر١٪ , أما في عام ٢٠١٥م سجل مؤشر غلاء المعيشة ارتفاعا بنسبة ١ر٤٣٪ مقارنة بما كان عليه في عام ٢٠١٤م , في حين انخفض مؤشر غلاء المعيشة في سنة ٢٠١٦م الى نسبة ٢٢ر٠٪ , ثم ارتفع في عام ٢٠١٩م الى ٥٨ر١٪ (تقرير الأونكتاد , ٢٠١٨ : فقرة مستوى المعيشة)

صاحب هذا الاتفاع في المستوى العام للاسعار وتدهور في في مؤشر غلاء المعيشة الى إرتفاع معدل الفقر ليصل الى ٢ر٢٩٪ في عام ٢٠١٧م مقارنة بعام ٢٠١١م والذي كان ٨ر٢٥٪ داخل الأراضي الفلسطينية (الخالدي وأخرون , ٢٠٢٤م : ٣٠)

جدول رقم (٣): نسب الفقر بين الأفراد وفقا لأنماط استهلاك الأسرة الشهري في فلسطين حسب المنطقة والسنة

المنطقة	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٧
فلسطين	٢٦٫٢	٢٥٫٧	٢٥٫٨	٢٩٫٢
الضفة الغربية	١٩٫٤	١٨٫٣	١٧٫٨	١٣٫٩
قطاع غزة	٣٨٫٣	٣٨٫٠	٣٨٫٨	٥٣٫٠

مصدر البيانات: جمعية البنوك العاملة في فلسطين ، فقرة الفقر في الاراضي المحتلة.

المبحث الثاني
التنمية المستدامة

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة والسياسات الأئتمانية :

التنمية المستدامة هي عملية ديناميكية (حركية) يقع على عاتقها تحفيز الإرادة الوطنية ، يقابلها حشد الموارد البشرية والمادية اللازمة ، الهدف من ذلك إحداث التغييراللازم والمنشود في جميع مجالات التنمية الأقتصادية والنمو الاقتصادي الغاية منه رفع مستوى المعيشة والرفاه للمجتمع , وهذا لايتحقق إلا بتوفر السيولة النقدية بين الأفراد وهذا ماسعت اليه سلطة النقد الفلسطينية بضخ مزيد من السيولة النقدية في الاقتصاد المحلي ، وهذه العملية بنيت على محورين أساسيين هما :

١- سد عجز موازنة الحكومة الفلسطينية من خلال توفير التمويل المالي المطلوب.

٢- التوسع في منح الائتمان للمشاريع الإنتاجية ومشاريع البنية التحتية من خلال توجيه القطاع المصرفي.

٣- أضافة الى تسهيل متطلبات تأسيس والدخول في شراكات مع مستثمرين في مجال الطاقة المتجددة والتحول الرقمي بما يسهم في إنعاش النمو الاقتصادي المحلي، وعملية التنمية الاقتصادية (العبد , ٢٠١٦م : ٢٣ فما بعدها)

وقد بينت احصائيات سنة ٢٠٢٢م الى تنامي توظيف أموال المصارف في الاقتصاد المحلي الفلسطيني ، يقابله إنخفاض تدريجي من التوظيفات الخارجية ، إذ وصلت نسبة التوظيفات المحلية خلال العام ٢٠٢٢م الى ٧٩ر٣٪ ، مقارنة بعام ١٩٩٦م والتي لم تتجاوز نسبتها الى إجمالي الودائع ٣١ر٢٪ إلى إجمالي الودائع محققة نجاحا واضحا وملحوظا ومتواصل في إعادة تدوير وضخ اموال الودائع لخدمة الاقتصاد المحلي ، إذ توزعت هذه الأموال بين استثمارات وقروض وايداعات مصرفية وأصول ثابته، مقابل نحو ٢٠ر٧٪ تم توظيفها في الخارج ، وهذا يعزز التزايد في استخدام الأموال داخل قنوات الاقتصاد المحلي والذي يساعد بدوره على تحفيز النمو الاقتصادي.

إن للسياسات الائتمانية دورا مركزيا ومحوريا في تحفيز الاقتصاد الكلي لأي دولة ، والتخفيف من بعض الظواهر الاقتصادية والاجتماعية غير المرغوبة (كالبطالة والفقر) والملاحظ إن محفظة التسهيلات الائتمانية تستحوذ على النصيب الأكبر من إجمالي الموجودات المصرفية في الأقتصاد

الفلسطيني إذ وصلت في نهاية عام ٢٠٢٢م إلى حوالي ٥ر٥١٪ محققة إرتفاعا بنحو ٣ ٪ مقارنة بعام ٢٠٢١م ، لتصل إلى حوالي (٦ر١٠ مليار دولارأمريكي) وهذا الأئتمان المصرفي الذي منحته المصارف الفلسطينية كان موجه بالدرجة الأولى الى القدس وقطاع غزة , إضافة الى التوجه تحفيز قطاع المنشآت الأقتصادية الصغيرة والمتوسطة ، وكذلك القطاعات ذات الإنتاجية العالية والمتميزة , والتركيز على بعض الأنشطة اقتصادية المستدامة والضرورية مثل : التكنولوجيا، والتعليم ، والسياحة والريادة وهذا مؤشر الى المصارف بتوجيه المزيد من التوظيف لمصادر أموالها في الاقتصاد المحلي بالرغم من المخاطر والتحديات الكبيرة التي تواجهها (تقرير الأمم المتحدة , ٢٠٢٣م : فقرة الأقتصاد الفلسطيني والحد من التبعية ونزع التنمية).

- خطة تمويل تضمن عدم مزاحمة القطاع العام للخاص

من الأمور الهامة التي توضح حجم الدور الحقيقي للائتمان في النشاط الاقتصادي ، إلقاء الضوء على حجم التسهيلات الممنوحة لكلٍ من القطاع العام والقطاع الخاص، وما إذا كانت الحكومة تزاحم القطاع الخاص في الحصول على الموارد المالية إذ ارتفعت نسبة التسهيلات الائتمانية الموجهة للقطاع الخاص من اجمالي الناتج المحلي من ٧ر٢٠٪ في عام ٢٠٠٨ لتصل إلى ٩ر٤٥٪ في عام ٢٠٢١، وبنسبة ٧٩٪ من اجمالي التسهيلات في نهاية العام ٢٠٢٢م (جمعية البنوك العاملة في فلسطين , ٢٠٢٢م : فقرة مؤشرات إقتصادية رئيسية).. ومن خلال الشكل التالي سنوضح حجم الائتمان الموجه للقطاع الخاص والذي آخذ بالتزايد عبر الزمن خاصةً في السنوات الأخيرة , وتترافق الزيادة في الائتمان الموجه للقطاع الخاص مع ارتفاع نسبي للائتمان الموجه للقطاع العام أيضاً ، وهذا سببه الأزمة المالية التي تعاني منها الحكومة الفلسطينية ، نتيجة التذبذب والتدني في حجم المساعدات الدولية المقدمة للسلطة ، كذلك أزمة احتجاز الاحتلال الإسرائيلي لعائدات المقاصة.

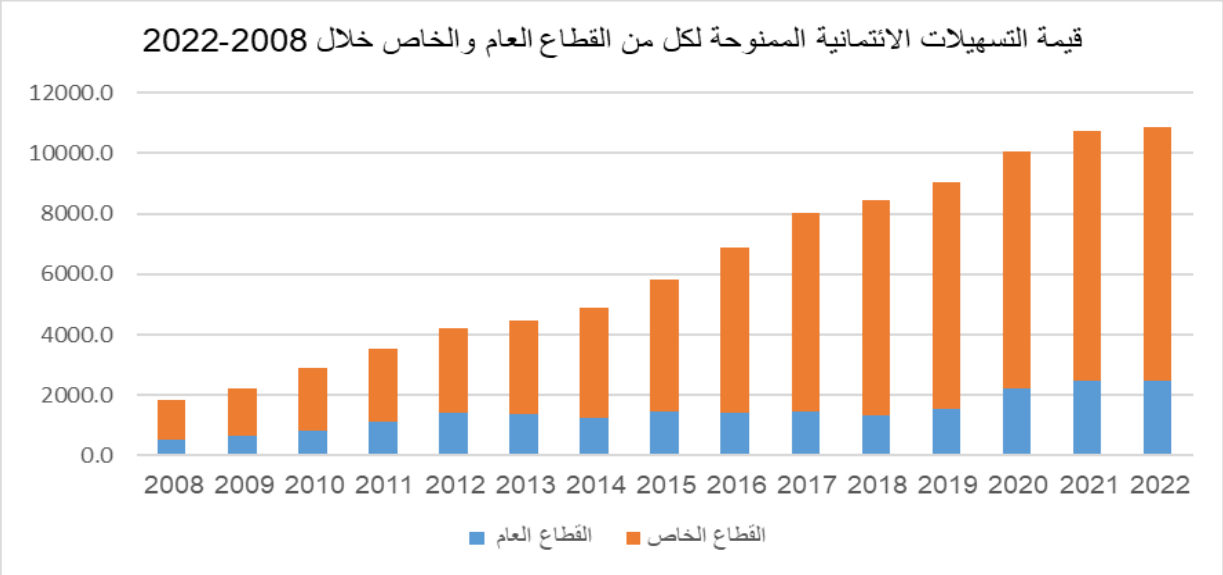

المصدر: بيانات مجمعة من جمعية البنوك العاملة في فلسطين وسلطة النقد ، إصدارات ، بيانات سنوية ، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية , ٢٠٢٢م.

ومما يؤكد على عدم وجود ظاهرة المزاحمة ، أن نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص من إجمالي ودائع القطاع الخاص آخذة بالارتفاع عبر الزمن وبالتالي فان التسهيلات الممنوحة للقطاع العام تأتي في الأغلب على حساب تخفيض الأرصدة الخارجية للمصارف ، وليس على حساب تخفيض الائتمان الموجه للقطاع الخاص ، فتعمل السياسات المصرفية في الأراضي الفلسطينية نحو إعادة ضخ مدخرات القطاع الخاص ، لتمويل النشاط الاقتصادي المحلي ، وبالتالي تحسن كبير في كفاءة وأداء دور البنوك كوسيط مالي ، يعتمد على حشد المدخرات من وحدات الفائض ، وإعادة توجيهها إلى وحدات العجز المالي داخل الاقتصاد.

والملاحظ ان هناك عمق وتأثير واضح وإرتباط قوي بين الأئتمان المصرفي وإنتاجية الأقتصاد الوطني وهذا ماسنلاحظه من خلال الشكل التالي والذي يوضح قوة العلاقة الخطية بين الناتج المحلي الإجمالي الفلسطيني وقيمة التسهيلات الائتمانية المباشرة الممنوحة من المصارف العاملة في فلسطين ، والذي تم ملاحظته وجود اتجاه تصاعدي متزايد لكلا المتغيرين عبر الزمن خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠٢١) وهذا دليل واضح يؤكد على تأثير القطاع المصرفي في الاقتصاد الحقيقي ، عن طريق زيادة حجم السيولة النقدية في قنوات الاقتصاد الوطني ، والذي ينتج عنه تعزيز النمو الاقتصادي وتحسين درجة الاستقرار المالي بشكلٍ عام..

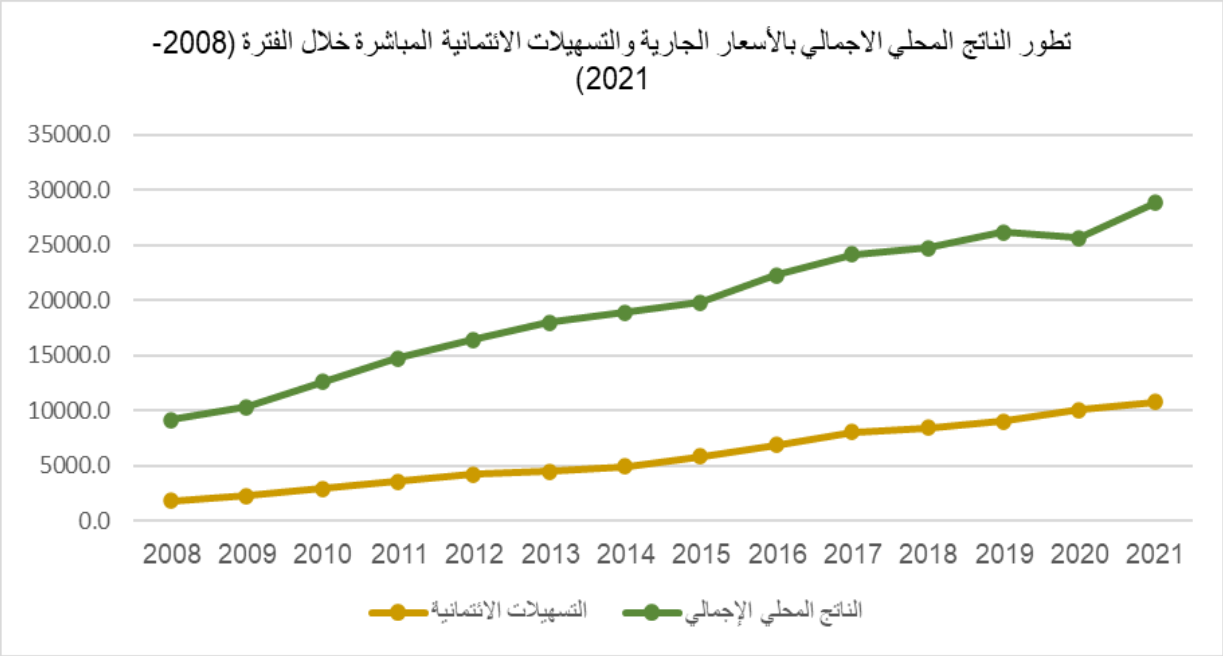

المصدر: سلطة النقد ، إصدارات ، بيانات سنوية ، المؤشرات الاقتصادية الرئيسية , ٢٠٢٢م

ولضمان التوازن ما بين التخطيط الفعال المتماسك للسياسات المالية وما بين المرونة للتكيف مع الأزمة الأقتصادية تبرز الحاجة الى التمويل المالي المسؤول والمدروس في أوقات الأزمات ، يرافقه التنسيق بين القطاعات الأقتصادية المختلفة لتجاوز هذه الأزمات المعقدة , وهذا مالمسناه أثناء أزمة كرونا (جائحة كوفيد-١٩) إذ قدم القطاع المصرفي نموذجا ودرسا يحتذي به القطاع الخاص إذ ارتفعت فيها مساهمة البنوك المجتمعية في القطاعات الاقتصادية المتضررة بنسبة (٩٣,٣٪) مقارنة بعام ٢٠١٩م لتتجاوز أكثر من (٨,٤ مليون دولار)، حيث شرعت سلطة النقد الفلسطينية بأطلاق صندوق «استدامة» الخاص بتوفير التمويل للمشاريع الأقتصادية المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغرالتي تضررت اقتصادياً بسبب جائحة كورونا ، وخاصة المشاريع التي يديرها العنصر النسائي ، بحجم وصل الى (٤٢٥ مليون دولار) ومنحها التمويل اللازم لتغطية النفقات التشغيلية الطارئة ، من أجل دعم رأس المال العامل والاستمرار في تسديد رواتب وأجور العاملين وبالتالي تمكينهم من استمرار الإنتاج وتقديم الخدمات اللازمة والضرورية ، والذي أدى إلى احتواء الأزمة المالية المتوقعة ، وتمكين أصحاب المشاريع من تجاوزها بنجاح (طمليه , ٢٠٢٢م : ١٣). قطاع حماية المستهلك والقوى العاملة المطلب الثاني :

تقوم وزارة الاقتصاد الوطني بتطبيق قانون حماية المستهلك للعام ٢٠٠٥، والذي عدل عام ٢٠١٤م من أولويات وزارة الأقتصاد الوطني الفلسطيني ، وكذلك قانون حظر ومكافحة منتجات

وخدمات المستوطنات للعام ٢٠١٠ ، الهدف من ذلك هو توفيرسلامة البضائع والخدمات ذات الجودة العالية ومراقبة وصولها بأسعار مقبولة لجميع المواطنين ، إذ تشارك الوزارة بجزء أساسي في الأعمال التي تقوم بها الجهات الرقابية المختلفة لكونها شريكا أساسيا في بناء أسس النشاطات الاقتصادية المحلية وتوجيه وتنظيم العلاقات التجارية وتبذل أقصى الجهود في إستقرار السوق وتحقيق الأمان في كافة المعاملات التجارية، كذلك تسعى الى تنظيم العلاقة بين المستهلك والتاجر مؤكدة على دورها ودور أجهزتها الرقابية الرسمية المتمثلة في المجلس الفلسطيني لحماية المستهلك والإدارة العامة لحماية المستهلك ولجنة تنظيم السوق ودورها في توعية المواطنين بحقوقهم وواجباتهم أضافة الى تأدية مهامها بمهنية عالية تعكس جودة الأداء والشفافية في العمل (العبد, ٢٠١٦م ، ٣٠).

إن وضع السياسات والخطط التنموية لرفع الأداء لتنظيم حلقات السوق المختلفة يأتي من خلال تطبيق نظام الجودة ومراقبة التعاملات التجارية عن طريق إعطاء الاهتمام لآلية مراقبة السلع وذلك حرصا من الوزارة على الصحة العامة للمجتمع وسلامة وجودة السلع والخدمات و حماية المواطنين من أساليب الغش والخداع , لذلك بذلت وزارة الأقتصاد الفلسطيني وانطلاقاً من أهمية وجود بنية تحتية حديثة للسلامة الغذائية في فلسطين وتماشياً مع المعايير والتشريعات والاستراتجيات الدولية لأنظمة وقوانين وهيئات سلامة الغذاء جهودا كبيرة بالتنسيق مع كل من وزارة الزراعة والصحة من أجل إنجاح جميع المبادرات والمشاريع الخاصة بسلامة الغذاء ، وفي هذا الإطار شاركت الوزارة بشكل فعال وأساسي في كافة المشاريع والأنشطة المتعلقة بسلامة الغذاء (مؤتمر الأمم المتحدة , ٢٠١٢م : فقرة وضع سياسات الاقتصاد الكلي والتجارة في ظل الأحتلال).

وتأتي مراقبة حركة تداول المعادن الثمينة والأحجار الكريمة في فلسطين أحد أهم أعمال الوزارة من خلال توجيه المديرية العامة للذهب للقيام بهذه المهام ومراقبتها لها ، من خلال فحص ودمغ المعادن الثمينة وفحص وتثمين الأحجار الكريمة ، مؤكدة على ضرورة رفع مستوى الجودة والكفاءة لصناعة المعادن الثمينة. وهذا مالاحظناه في عام ٢٠١٩م بقيام كوادر حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد الوطني بتنفيذ ٥,١٦٤ جولة تفتيشية زارت خلالها ٣٢,٣١٢ محل ، إذ تبين من خلال هذه الزيارات أن ١,٩٧٥ محلاً من هذه المحلات مخالفة للتعليمات والقوانين ، كما قامت هذه اللجان التفتيشية بإتلاف ٣,٠٤٥ر٨ طن من المواد المحلية والأجنبية والإسرائيلية الفاسدة ، كما صادرت بضاعة من إنتاج

المستوطنات الأسرائلية قدرت قيمتها حوالي ٥٣٤٫٦ ألف شيكل خلال عام ٢٠١٩م (الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني , ٢٠١٩م : فقرة بيانات إحصاءات التجارة الخارجية).

- القوى العاملة

أن نسبة القوى العاملة المشاركة في فلسطين بلغت ٤٣٫٢٪ ، حسب نتائج مسح القوى العاملة الفلسطينية لعام ٢٠١٩م , إذ بلغت نسبة مشاركة الذكور ٦٩٫٩٪، مقابل ١٨٫١٪ للإناث. ويعد قطاع الخدمات بما فيه الأنشطة التجارية الداخلية الأكثر استيعاباً للعاملين في السوق الفلسطيني المحلي إذ بلغت نسبة العاملين فيه حوالي ٦٤٫٢٪ , فيما حل قطاع البناء والتشييد المرتبة الثانية وبنسبة ١٧٫٤٪ في استيعاب القوى العاملة ، فيما حل القطاع الصناعي بالمرتبة الثالثة بنسبة ١٢٫٣٥ ، والقطاع الزراعي بالمرتبة الرابعة بنسبة ٦٫١٪. كما إن هذا التفاوت شمل معدل الأجر اليومي للعاملين (باستثناء العاملين في اسرائيل والمستعمرات) ، حيث بلغ ١١٩ شيقل في الضفة الغربية مقابل ٦١ شيقل في قطاع غزة في عام ٢٠١٩م (سلطة النقد ، ٢٠٢٢م : فقرة المؤشرات الاقتصادية الرئيسية).

المطلب الثالث : الخطط التنموية الفلسطينية

عملت وما زالت تعمل السلطة الوطنية الفلسطينية على تطوير البنية الأقتصادية ودعم عملية التنمية والأصلاح الأقتصادي والمؤسسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، والتي تبناها وركز عليها واعتمدها المجتمع الدولي عام (٢٠٠٧م) في مؤتمر المانحين الدوليين في فرنسا (أبو السعود وجويلس , ٢٠٠٨م : ١٩) , لكن استمرار العقوبات والممارسات الإسرائيلية تقف ضد مقومات الاقتصاد الفلسطيني وحجر عثرة في طريق إتمام أهداف هذه الخطط التموية من جانب ، ومن جانب ثاني انقسام النظام السياسي الفلسطيني يعد معرقل لهذه الخطط ، كما يؤدي الى إضعاف البناء المؤسسي والإداري والرقابي للسلطة , وبالرغم من كل الإخفاقات في الخطط وفي تحقيق أهدافها في عامها الأول (٢٠٠٨) , إلا أن السلطة الفلسطينية ما زالت تعمل ساعية بمساعدة المانحين الدوليين على الاقتراب مجدداً من إطارها في العامين (٢٠٠٩م و٢٠١٠م) كما تعمل السلطة الفلسطينية متمثلة بوزارة المالية على إجراء تحسينات عديدة في إدارة المال العام وذلك عن طريق إعادة الحساب الموحد لخزينتها ، مركزة مع ماطرحته الخطة الفلسطينية للأصلاح والتنمية عن طريق توحيد الموازنة الجارية والتطويرية بشكل يتلائم مع الأهداف المنشودة

, والتركيز على مستوى شفافية الموازنة خاصة منذ مارس ،٢٠٠٨ إثر إصدار وزارة المالية الفلسطينية تقارير مالية (شهرية وربع سنوية) على الموقع الالكتروني الخاص بالوزارة ، والتي توضح فيها حجم الإيرادات والنفقات العامة وتطوراتها, كذلك عملت السلطة على إصدار قانون جديد موحد للتوريدات العامة ، الهدف منه توحيد إجراءات التوريد في وزارات ومؤسسات السلطة الفلسطينية ، والذي تهدف من خلاله ضبط الإنفاق العام ، وفي محاولة لترويج الاستثمار في الأراضي الفلسطينية فقد استضافت مدن نابلس وبيت لحم بالضفة الغربية مؤتمرين للاستثمار خلال عام ، (٢٠٠٨م) والذي حضره المئات من رجال الأعمال والمستثمرين العرب والأجانب ومن الفلسطينيين من داخل وخارج فلسطين، للتعريف بآفاق وإمكانات الاستثمار في الأراضي الفلسطينية وخاصة في الضفة الغربية ، لا سيما في جانب المشاريع والمجمعات الإسكانية والعقارات والسياحة والأنشطة الخدمية الأخرى والتأمين والمعلومات والتكنولوجيا , وقد حضر ١٥٠٠ رجل أعمال مؤتمر بيت لحم للاستثمار، وتم إبرام عقود بقيمة نحو ١٫٤ مليار دولارأمريكي , أما مؤتمر نابلس فقد حضره ١١٠٠ رجل أعمال ، للتعريف بفرص الاستثمار في مدن شمال الضفة الغربية , كما هو معروف فان كل هذه الأعمال ومخرجاتها تصتدم باستمرار السياسات الإسرائيلية المعوقة للتنمية سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة والتي أفرغت هذه الفعاليات وتلك الخطط من أهدافها (طمليه , ٢٠٢٢م : ٩١).

الأستنتاجات والتوصيات

١- يواجه الاقتصاد الفلسطيني العديد من التحديات تتمثل أساسا في الأحتلال الاسرائيلي إذ تعد العراقيل الاسرائيلية أهم القيود في الوصول الى الموارد الاقتصادية المتاحة.

٢- على الرغم من هذه التحديات والقيو الاسرائيلية فإن فلسطين تسعى الى إيجاد بدائل من أجل التغلب على محدودية الموارد الطبيعية عن طريق الأستخدام الأمثل لها.

٣- الأستفادة من الفرص المتاحة وتعزيز نقاط القوة بشكل ممنهج وفق خطة تنموية فلسطينية.

٤- كان للعدوان الفلسطيني على قطاع غزة أثار اقتصادية سلبية كبيرة أدت الى زيادة فجوة الناتج المحلي الاجمالي بشكل متسارع وعجز الناتج المحلي عن تغطية الاستهلاك الكلي والذي ترتب عليه الأرتفاع الفاحش في الاسعار.

٥- كان لقطاع الخدمات النصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي إذ بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الأجمالي حوالي ٢٧٫٩٪.

٦- تعد سياسة دم الصادرات الوطنية الفلسطينية من أولويات وزارة الأقتصاد الوطني الفلسطيني من أجل زيادة حجم الصادرات , لذلك سعت على توقيع الأتفاقيات وعقد المؤتمرات الدولية لجذب المستثمرين للأستثمار في الأراضي الفلسطينية.

٧- يعد القطاع المصرفي المحور الأساسي للتمويل الرئيسي للتنمية الأقتصادية الفلسطينية والركن الضامن والأساسي لتلبية كافة الخدمات المالية التي تحتاجها مختلف الأنشطة الأقتصادية والشرائح الأجتماعية.

٨- تقوم وزارة الاقتصاد الفلسطيني بتطبيق قانون حماية المستهلك لعام ٢٠٠٥م والذي عدل عام ٢٠١٤م وكذلك قانون حظر منتجات وخدمات المستوطنات الأسرائيلية الهدف منه توفير سلامة البضائع والخدمات ذات الجودة العالية ومراقبة وصولها بأسعار مقبولة لجميع المواطنين.

٩- إن وضع السياسات والخطط التنموية لرفع الأداء وتنظيم حلقات السوق المختلفة يأتي من خلال تطبيق نظام الجودة ومراقبة التعاملات التجارية عن طريق إعطاء الأهتمام لألية مراقبة السلع وذلك حرصا وزارة الصحة العامة للمجتمع وسلامة وجودة السلع والخدمات وحماية المواطنين من أساليب الخش والخداع.

١٠- عملت السلطة الوطنية الفلسطنية على تطوير التنمية الأقتصادية ودعم عملية الأصلاح الأقتصادي والمؤسسي في الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تبناها وركز عليها وأعتمدها المجتمع الدولي لعام (٢٠٠٧م) في مؤتمر المانحين في باريس.

المصادر والمراجع

١- الأسرج، حسين، ٢٠١٢م، د.ط، تفعيل دور المسؤولية الأجتماعية للشركات في التنمية الأقتصادية والأجتماعية في الدول العربية، معهد التخطيط القومي، مصر.

٢- الخالدي، رجا وأخرون، ٢٠٢٤م، د.ط، أفاق التعاون الإقتصادي والتكامل الفلسطيني على طرفي الخط الأخضر، معهد أبحاث السياسات الأقتصادية الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

٣- العبد، د. جورج وأخرون، ١٩٨٩م، ط١، الأقتصاد الفلسطيني وتحديات التنمية في ظل إحتلال مديد، مركز دراسات الوحدة العربية، مؤسسة التعاون الفلسطينية، بيروت، لبنان.

٤- العبد، د.جورج توفيق، ٢٠١٦م، د.ط، الأقتصاد الفلسطيني الطريق الى مستقبل أفضل، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، رام الله، فلسطين.

٥- عطية، إحسان، ١٩٨٥م، د.ط، مناطق عربية محتلة حقائق وارقام، جمعية الدراسات العربية، القدس، فلسطين.

٦- عودة، يعقوب، ٢٠٠٨م، د.ط، القيود المفروضة على البناء الفلسطيني، جمعية الدراسات العربية، دار المشرق، القدس، فلسطين.

٧- أبو السعود، عزام، وجويلس، نائلة، ٢٠٠٨م، د.ط، أثر جدار الفصل العنصري على القطاعات الأقتصادية في القدس، د.م.

٨- طمليه، إخلاص، ٢٠٢٢م، د.ط، الأقتصاد السياسي في فلسطين، منظومات نقدية مناهضة للأستعمار ,د.م.

٩- أبو النمل، حسين، ١٩٧٩م، د.ط، قطاع غزة تطورات اقتصادية واجتماعية وعسكرية، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث، بيروت، لبنان.

التقارير والنشرات الأقتصادية:

١٠- تقرير الأمم المتحدة، الأونكتاد، ٢٠١٣، نيويورك وجنيف.

١١- تقرير الأمم المتحدة ,٢٠٢٣م ,حول الأقتصاد الفلسطيني والحد من التبعية ونزع التنمية.

١٢- مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، ٢٠١٢م، الأقتصاد الفلسطيني (وضع سياسات الأقتصاد الكلي والتجارة في ظل الأحتلال)، نيويورك وجنيف.

١٣- الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، (٢٠٠٩م، ٢٠١٥م، ٢٠١٦م، ٢٠١٨م) الحسابات القومية في الأسعار الجارية أو الثابتة (التقرير السنوي عن مسح النشاط الفندقي) رام الله .

١٤- الجهاز المركزي للأحصاء الفلسطيني، ٢٠١٨م، بيانات إحصائيات التجارة الخارجية، رام الله.

١٥- السلطة الفلسطينية، ٢٠٠٨م، النشرة السنوية الأقتصادية، رام الله.

١٦- هيئة تشجيع الأستثمارات الفلسطينية، ٢٠١٩.

١٧- جمعية البنوك العاملة في فلسطين، ٢٠٢٢م، مؤشرات إقتصادية رئيسية (الفقر في الأراضي المحتلة)

١٨- سلطة النقد الفلسطينية، ٢٠٢٢م، النشرة السنوية، فقرة المؤشرات الأقتصادية الرئيسية.